



HIMOIC
Ankara

CFM

الهيئة الرسمية:
مجلس وزراء الخارجية



الفهرس

- 3.....كلمة الامين العام
- 4.....كلمة المساعد الأكاديمي
- 5.....المقدمة
- 7.....الحروب الأهلية
- 10.....فلسطين: من البداية حتى يومنا هذا
- 11.....قرار التقسيم وحرب 1948
- 12.....حرب 1967 وبداية الاحتلال
- 13.....صعود الحركة الوطنية الفلسطينية
- 14.....الانتفاضة الفلسطينية واتفاقية أوسلو
- 15.....قطاع غزة والحروب المتكررة
- 16.....استهداف البنية التحتية المدنية أثناء الحروب
- 20.....الحماية القانونية للمدنيين
- 21.....اتفاقيات جنيف
- 22.....جرائم الحرب
- 24.....مسؤولية المجتمع الدولي
- 25.....جنوب لبنان والتصعيد الحدودي
- 26.....أثر النزاعات على المدنيين
- 27.....الأمن الإقليمي
- 28.....الروهينغا
- 29.....الاضطهاد العرقي
- 30.....موجات اللجوء إلى بنغالديش
- 32.....الدور الإسلامي
- 33.....الإيغور في تركستان الشرقية

كلمة الأمين العام

أعزائي المندوبين،

أنا خليل الله محمد بهاتيا، طالب في الصف الحادي عشر في مدرسة أنقرة الثانوية الأناضولية للإمام والخطيب الدولية للبروفيسور الدكتور محمد حميد الله، وأود أن أرحب بكم في منظمة نموذج التعاون الإسلامي الدولية حميد الله (HIMOIC) بصفتي الأمين العام لها.

شاركت في نموذج الأمم المتحدة (MUN) لأول مرة في الصف التاسع، ومنذ ذلك الحين وأنا أشارك بشكل نشط إلى حد ما. وخلال مشاركتي في مؤتمرات أخرى، بما في ذلك AYIMUN XI و AWMUN 18th، لاحظت إمكانيات الدبلوماسية والتعاون والحوار الهادف في حل المشكلات. كما أن اهتمامي بالعلاقات الدولية نما، وكنت ألاحظ في الوقت نفسه التحديات التي تواجهها العديد من الدول الإسلامية. وهذا ما دفعني أنا وزملائي إلى تطوير منصة تمكّن الشباب من التفاعل مع هذه القضايا من خلال الدبلوماسية والحوار والتعاون، وفي النهاية أنشأنا HIMOIC استنادًا إلى إطار نموذج منظمة التعاون الإسلامي ليتمكن الطلاب من المشاركة في هذه النقاشات.

إن ما يجعل تجربة المؤتمر ناجحة ويثير حماسي هو وجود مجموعة من المندوبين الملتزمين الذين يرغبون في الاجتماع وتبادل الأفكار والحلول لبعض التحديات التي نواجهها اليوم. ومن خلال شراكتنا مع منتدى شباب منظمة التعاون الإسلامي (ICYF)، فإن النقاشات والقرارات التي يتم تطويرها خلال هذا المؤتمر يمكن أن تؤدي إلى نقاشات وحلول أكبر تمتد خارج قاعات اللجان. أمل أن يحصل كل مندوب على تجربة تعليمية أكاديمية، وأن يتمكن أيضًا من خلق ذكريات رائعة خلال هذه الأيام الثلاثة من HIMOIC. وإذا رغبتكم في المزيد من المعلومات فلا تترددوا في التواصل معي عبر: khalil.bhathiya@gmail.com.

وفي الختام، أرحب بكم ترحيبًا حارًا في HIMOIC، وأتطلع إلى مساهماتكم الرائعة في نقاشات ناجحة!

مع خالص التحية،

خليل الله محمد بهاتيا

الأمين العام لمنظمة HIMOIC

كلمة المساعد الأكاديمي

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لشرف كبير لي أن أكون معكم ممثلاً للمساعد الأكاديمي للجنة مجلس وزراء الخارجية،

علما بأن التحديات التي تواجه عالمنا اليوم تتطلب منا التكاتف والعمل الجاد من أجل تحقيق السلم و السلام الدائم.

إننا بحاجة ماسة إلى تعزيز جهودنا وتكثيف المساعي الدبلوماسية، من خلال إيجاد حلول إيجابية لكلا الطرفين. إن استقرار المنطقة وسلامها يعتمد على التفاهم المتبادل واحترام الحقوق المشروعة للشعوب.

لهذا دعونا نتحد لنصنع مستقبلاً أفضل، حيث يتمتع الجميع بحقوقهم الأساسية، وحيث يمكننا جميعاً أن نعيش في سلام وكرامة.

ومن هذا المنبر ندعوا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم اللازم لجهود الأمم المتحدة، والعمل معاً من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

مع أطيب التحيات،

كريم محمد علي
المساعد الأكاديمي.

إن الأزمات التي يشهدها العالم الإسلامي اليوم ليست أحداث منفصلة أو صراعات طارئة نشأت بمعزل عن سياقها التاريخي، بل هي نتاج تراكمات سياسية واستعمارية وأمنية امتدت لعقود طويلة، وأسهمت في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والاجتماعية للعديد من الدول والمجتمعات الإسلامية. فقد أدى تدخل الاحتلال العسكري، والانقسامات الداخلية، والتدخلات الخارجية، إلى خلق بيئات هشة تعاني من النزاعات المستمرة والانهيارات الإنسانية وضعف المؤسسات، الأمر الذي جعل العديد من الأقاليم الإسلامية عرضة للحروب والتهجير والانقسام المجتمعي.

كما أن فهم الخلفية التاريخية لهذه الأزمات لا يعد مجرد استعراض للماضي، بل يمثل خطوة أساسية لفهم طبيعة التحديات الراهنة، إذ لا يمكن مناقشة قضايا إعادة الإعمار، أو حماية المدنيين، أو تحقيق الاستقرار، دون إدراك الجذور العميقة التي أسهمت في إنتاج هذه الأزمات واستمرارها. وعليه، فإن هذا الفصل يسعى إلى تحليل أبرز العوامل التاريخية والسياسية التي ساهمت في تفاقم الأوضاع الإنسانية داخل عدد من الأقاليم الإسلامية، مع التركيز على آثار الاستعمار، والنزاعات الداخلية، والاحتلالات العسكرية وسياسات التهجير والانقسامات الطائفية والعرقية.

آثار الاستعمار

شكلت الحقبة الاستعمارية واحدة من أكثر المراحل تأثيراً في تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي للعالم الإسلامي الحديث، إذ لم يكن الاستعمار مجرد احتلال عسكري مؤقت، بل مشروعاً طويلاً الأمد استهدف إعادة تشكيل المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً بما يخدم مصالح القوى الاستعمارية الكبرى. وقد امتد النفوذ الاستعماري الأوروبي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ليشمل أجزاء واسعة من العالم الإسلامي، بدءاً من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وصولاً إلى جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

ومن أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك اتفاقية سايكس بيكو التي أعادت عام 1916، والتي رسمت حدود المشرق العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، حيث تم تقسيم المنطقة وفق المصالح البريطانية والفرنسية دون مراعاة للتركيبة السكانية أو الروابط التاريخية والثقافية بين الشعوب. وقد ساهم هذا التقسيم في خلق حدود سياسية هشة ونزاعات ممتدة لا تزال آثارها مستمرة حتى اليوم في عدة مناطق من الشرق الأوسط.



كما أدت السياسات الاستعمارية إلى ترسيخ الانقسامات العرقية والطائفية داخل المجتمعات الإسلامية من خلال اعتماد بعض القوى الاستعمارية على سياسة "فرق تسد"، التي قامت على دعم فئات معينة وإقصاء أخرى بهدف ضمان استمرار السيطرة السياسية. وقد انعكس ذلك لاحقاً في اندلاع نزاعات أهلية وصراعات داخلية في عدد من الدول بعد الاستقلال خاصة في الدول التي كانت تعاني أصلاً من تنوع عرقي أو ديني معقد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، استنزفت القوى الاستعمارية الموارد الطبيعية للدول الواقعة تحت سيطرتها، حيث تم توجيه الاقتصادات بدلاً من تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة. كما أدى ذلك إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية المحلية، وخلق تبعية اقتصادية استمرت حتى بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية. وفي العديد من الحالات، ورثت الدول المستقلة حديثاً أنظمة اقتصادية هشة تعاني من ضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

إلى جانب ذلك، ساهم الاستعمار في إضعاف مؤسسات الحكم المحلية، حيث تم تفكيك العديد من البنى السياسية التقليدية أو استبدالها بإدارات مرتبطة بالقوى الأجنبية، مما أدى إلى أزمة ثقة بين الشعوب ومؤسسات الدولة لاحقاً. وقد واجهت دول عديدة بعد استقلالها تحديات معقدة تتعلق ببناء الهوية الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي، خاصة في ظل وجود حدود مصطنعة ومجتمعات منقسمة وضعف في المؤسسات السيادية.

ولا تزال آثار هذه المرحلة التاريخية واضحة في عدد كبير من الأزمات المعاصرة داخل العالم الإسلامي، سواء من خلال النزاعات الحدودية، أو الانقسامات المجتمعية، أو هشاشة الأنظمة السياسية، أو استمرار التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول. ولذلك، فإن فهم الإرث الاستعماري يعد عنصراً أساسياً لفهم الجذور العميقة للعديد من الصراعات والأزمات.

الحروب الأهلية

شهدت العديد من الدول الإسلامية خلال العقود الأخيرة حروباً أهلية معقدة أدت إلى انهيار مؤسسات الدولة، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتدهور الأوضاع الإنسانية بشكل غير مسبوق. وغالباً ما ارتبطت هذه النزاعات بعوامل سياسية واقتصادية وطائفية، إلى جانب التدخلات الخارجية التي ساهمت في إطالة أمد الصراعات وتعقيد مسارات الحل.

وقد أسفرت هذه الحروب عن سقوط أعداد هائلة من الضحايا المدنيين، ودمار واسع للبنية التحتية ونزوح الملايين داخل بلدانهم أو إلى دول الجوار، مما أدى إلى أزمات إنسانية وإقليمية ممتدة. كما أن استمرار النزاعات المسلحة ساهم في انتشار المجاعات المتطرفة، وتراجع التنمية، وتآكل الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة. ومن أبرز الأمثلة المعاصرة على ذلك الحرب في سوريا، التي تحولت منذ عام 2011 إلى واحدة من أكثر النزاعات دموية في القرن الحادي والعشرين، حيث أدت إلى مقتل مئات الآلاف ونزوح ولجوء أكثر من 13 مليون شخص، إضافة إلى دمار واسع طال المدن والمنشآت الطبية والتعليمية والبنية التحتية الحيوية. كما ساهم تعدد الأطراف المتدخلة إقليمياً ودولياً في تعقيد المشهد السياسي وإطالة أمد الأزمة. ولا زالت سوريا تعاني بشدة من هذه الآثار رغم ظهور بادرآت التغيير تحت ظل الحكومة الجديدة.

وفي اليمن، أدت الحرب المستمرة منذ عام 2014 إلى خلق أزمة إنسانية تُعد من الأسوأ عالميًا، حيث أصبح الملايين مهددين بالمجاعة وانعدام الأمن الغذائي، إلى جانب انهيار القطاع الصحي وانتشار الأوبئة في ظل دمار اقتصادي واسع وتراجع حاد في الخدمات الأساسية.

أما في السودان، فقد أدت المواجهات المسلحة الأخيرة إلى انهيار أجزاء واسعة من البنية المدنية ونزوح ملايين المدنيين، وسط تحذيرات دولية من تفاقم الكارثة الإنسانية وامتداد آثارها إلى الدول المجاورة، خاصة مع تزايد أعداد اللاجئين وانعدام الاستقرار الأمني.

كما أن الحروب الأهلية لا تقتصر آثارها على فترة النزاع فقط، بل تخلف تداعيات طويلة الأمد تشمل انهيار الاقتصاد، وتراجع التعليم، وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع، وظهور أجيال نشأت في بيئات يغلب عليها العنف وعدم الاستقرار. وفي كثير من الحالات تتحول هذه النزاعات إلى بيئات خصبة لتنامي الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة التي تستغل الفراغ الأمني وضعف مؤسسات الدولة لتوسيع نفوذها.

وعليه فإن معالجة آثار الحروب الأهلية لا تتطلب فقط وقف إطلاق النار أو التوصل إلى تسويات سياسية، بل تحتاج أيضًا إلى خطط شاملة لإعادة الإعمار وتحقيق العدالة الانتقالية، وتعزيز المصالحة المجتمعية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة بصورة تضمن الاستقرار طويل الأمد.

ولا تقتصر آثار الاحتلال العسكرية على الخسائر المباشرة، بل تمتد إلى التأثير على الهوية الثقافية والذاكرة الجماعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، حيث تواجه المجتمعات المحلية في بعض الأحيان محاولات لتغيير الطابع الثقافي أو الديني أو السكاني للمناطق المحتلة مما يهدد استقرارها ووجودها التاريخي.

القضية الفلسطينية

قبل البدء في شرح موضوع القضية الفلسطينية والاسترسال في تفاصيلها، فإن فهم بعض المصطلحات الأساسية المرتبطة بها يُعد خطوة مهمة جدًا تساعدنا على تكوين صورة أوضح وأعمق عن القضية. فهذه المصطلحات ليست مجرد كلمات متداولة، بل تحمل خلفيات تاريخية وسياسية وإنسانية مرتبطة بمراحل مختلفة من تطور القضية الفلسطينية منذ بدايتها وحتى يومنا هذا. ومن خلال التعرف عليها وفهم معانيها وسياقاتها، يمكننا استيعاب الأحداث والتطورات التي مرت بها القضية بصورة أدق وأكثر شمولاً، وذلك على النحو التالي:

مفهوم الاحتلال في القانون الدولي

يُعرف الاحتلال في القانون الدولي بأنه سيطرة دولة أو قوة عسكرية على أراضٍ لا تخضع لسيادتها القانونية، وذلك دون موافقة السكان الأصليين أو اعتراف المجتمع الدولي بشرعية هذه السيطرة. ويستند هذا المفهوم إلى مجموعة من القواعد القانونية المنصوص عليها في اتفاقيات الهاي لعام 1907 واتفاقيات جنيف لعام 1949 والتي تحدد مسؤوليات القوة المحتلة تجاه السكان المدنيين وحقوقهم الأساسية.

ولا يمنح الاحتلال الدولة المحتلة حق السيادة على الأراضي التي تسيطر عليها، بل يفرض عليها التزامات قانونية تتعلق بحماية المدنيين والحفاظ على البنية المدنية وعدم إحداث تغييرات دائمة في هوية الإقليم أو تركيبته السكانية. كما يحظر القانون الدولي العقوبات الجماعية، والتهمجير القسري واستهداف المدنيين ومصادرة الممتلكات الخاصة خارج نطاق الضرورات العسكرية المحددة.

ومع ذلك، شهد العالم خلال العقود الأخيرة حالات احتلال طويلة الأمد تحولت من سيطرة عسكرية مؤقتة إلى واقع سياسي وأمني دائم، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الجدل الدولي حول مدى احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني، خاصة في المناطق التي تشهد توسعاً استيطانياً أو تغييرات ديموغرافية ممنهجة.

فلسطين: من البداية حتى يومنا هذا

فلسطين قبل الانتداب البريطاني

كانت فلسطين لعدة قرون جزءًا من الدولة العثمانية، وعاشت فيها مجتمعات متعددة من المسلمين والمسيحيين واليهود ضمن نسيج اجتماعي واحد. وكان العرب الفلسطينيون يشكلون الأغلبية السكانية في البلاد، بينما وُجدت تجمعات يهودية صغيرة استقرت في بعض المدن الفلسطينية بصورة طبيعية. وخلال تلك الفترة، كانت فلسطين تتمتع بأهمية دينية وحضارية كبيرة بسبب احتضانها للمقدسات الإسلامية والمسيحية واليهودية، كما ارتبطت اقتصاديًا وإداريًا بمحيطها العربي داخل الدولة العثمانية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، بدأت التحولات السياسية والفكرية في أوروبا تؤثر على المنطقة، خاصة مع ظهور الحركات القومية الأوروبية وصعود ما عُرف بالحركة الصهيونية التي دعت إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد ارتبط ذلك بتزايد موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدعم من منظمات وجمعيات صهيونية سعت إلى شراء الأراضي وتأسيس تجمعات استيطانية جديدة.

وعد بلفور والانتداب البريطاني

خلال الحرب العالمية الأولى، ومع ضعف الدولة العثمانية، بدأت المملكة المتحدة بتعزيز نفوذها في المنطقة. وفي عام 1917 أصدرت الحكومة البريطانية ما عُرف بوعد بلفور، وهو تصريح أعلنت فيه دعمها لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وقد مثل هذا الوعد نقطة تحول محورية في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ اعتبره الفلسطينيون والعرب تجاهلاً لحقوق السكان الأصليين وتقريراً لمصير أرضهم دون موافقتهم.

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country."

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Y. W.
Arthur James Balfour

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، خضعت فلسطين لنظام الانتداب البريطاني الذي أقرته عصبة الأمم. وخلال هذه المرحلة، شهدت فلسطين تزايداً ملحوظاً في الهجرة اليهودية، إضافة إلى تصاعد عمليات شراء الأراضي وبناء المستوطنات، مما أدى إلى ارتفاع حدة التوتر بين العرب الفلسطينيين والحركة الصهيونية. كما اندلعت عدة احتجاجات وثورات فلسطينية ضد السياسات البريطانية والمشروع الصهيوني، أبرزها الثورة الفلسطينية الكبرى بين عامي 1936 و 1939 والتي طالبت بوقف الهجرة اليهودية وإنهاء الانتداب البريطاني.



قرار التقسيم وحرب 1948

بعد الحرب العالمية الثانية تصاعدت الضغوط الدولية المتعلقة بمستقبل فلسطين فقامت بريطانيا بإحالة القضية إلى الأمم المتحدة. وفي عام 1947 أصدرت الأمم المتحدة خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين دولة عربية ودولة يهودية، مع وضع القدس تحت إدارة دولية خاصة. وقد قبلت الحركة الصهيونية خطة التقسيم، بينما رفضها الفلسطينيون والدول العربية باعتبارها غير عادلة، خاصة أن اليهود كانوا يملكون نسبة محدودة من الأراضي مقارنة بالعرب الفلسطينيين.

وفي عام 1948 أُعلن قيام دولة إسرائيل، لتندلع بعدها الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. وخلال هذه الحرب، سيطرت إسرائيل على مساحات أكبر من الأراضي المخصصة لها في خطة التقسيم، كما تعرض مئات الآلاف من الفلسطينيين للنزوح والتهجير من مدنها وقراهم، فيما عُرف لاحقًا بالنكبة. وقد دُمرت مئات القرى الفلسطينية، وتحول جزء كبير من الشعب الفلسطيني إلى لاجئين في الدول المجاورة أو في مناطق أخرى داخل فلسطين.

وبعد انتهاء الحرب، أصبحت الضفة الغربية تحت إدارة الأردن بينما خضع قطاع غزة لإدارة مصر، في حين بقي الفلسطينيون دون دولة مستقلة.

حرب 1967 وبداية الاحتلال

في عام 1967 اندلعت حرب جديدة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، عُرفت بحرب الأيام الستة، وانتهت بسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، إضافة إلى الجولان السوري وسيناء المصرية. ومنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأصبحت قضية الاحتلال والاستيطان من المحاور الأساسية للصراع.

وقد أدى الاحتلال إلى فرض سيطرة عسكرية على الفلسطينيين، شملت الحواجز الأمنية والقيود على الحركة والاعتقالات، إضافة إلى بدء إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويعتبر المجتمع الدولي هذه الأراضي أراضي محتلة تخضع لأحكام القانون الدولي الإنساني، في حين استمرت الخلافات السياسية حول مستقبل هذه المناطق وإمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.



صعود الحركة الوطنية الفلسطينية

بعد عام 1967 تصاعد النشاط السياسي والعسكري الفلسطيني، وبرزت منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي يمثل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، كما ظهرت حركات وفصائل فلسطينية متعددة تبنت المقاومة المسلحة والعمل السياسي بهدف استعادة الأراضي الفلسطينية وإنهاء الاحتلال.

وخلال العقود التالية، أصبحت القضية الفلسطينية قضية مركزية في العالم العربي والإسلامي، كما حظيت باهتمام واسع داخل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وفي الوقت نفسه، شهدت الأراضي الفلسطينية استمرار المواجهات والتوترات مع القوات الإسرائيلية، خاصة في ظل توسع الاستيطان وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.



الانتفاضة الفلسطينية واتفاقية أوسلو

في عام 1987 اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وهي حركة احتجاجية وشعبية واسعة ضد الاحتلال الإسرائيلي شارك فيها الفلسطينيون عبر المظاهرات والإضرابات والعصيان المدني. وقد لفتت الانتفاضة أنظار العالم إلى معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، كما ساهمت في تصاعد الضغوط السياسية الدولية لإيجاد حل للصراع.

وفي عام 1993 وقعت اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة، ونصت الاتفاقية على إنشاء سلطة فلسطينية تدير أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب بدء مفاوضات للوصول إلى تسوية نهائية. غير أن القضايا الجوهرية، مثل القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات بقيت دون حل، كما استمر التوسع الاستيطاني خلال السنوات اللاحقة، مما أدى إلى تراجع الثقة في عملية السلام.

الانتفاضة الثانية والانقسام الفلسطيني

في عام 2000 اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد تصاعد التوترات وفشل المفاوضات السياسية، وشهدت مواجهات عنيفة وعمليات عسكرية واسعة النطاق، إضافة إلى تشديد الإجراءات الأمنية وبناء الجدار الفاصل في أجزاء من الضفة الغربية.

وفي عام 2007 حدث انقسام سياسي داخلي بين حركتي فتح وحماس، حيث أصبحت الضفة الغربية تُدار من قبل السلطة الفلسطينية، بينما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة. وقد أدى هذا الانقسام إلى تعقيد الوضع السياسي الفلسطيني وإضعاف الجهود الرامية لتحقيق وحدة وطنية شاملة.

قطاع غزة والحروب المتكررة

شهد قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة عدة حروب وتصعيدات عسكرية واسعة، أدت إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وحدوث دمار واسع في البنية التحتية والمنازل والمنشآت المدنية. كما يعاني القطاع من حصار طويل الأمد تسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إضافة إلى نقص الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية.

وقد أصبحت قضية إعادة إعمار غزة واحدة من أبرز التحديات المطروحة أمام المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية، خاصة في ظل استمرار التوترات السياسية والعسكرية وصعوبة التوصل إلى تسوية مستقرة.

الاستيطان والوضع الإنساني الحالي

خلال العقود الأخيرة، توسعت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية. كما رافق ذلك بناء حواجز وطرق عسكرية وفرض قيود على حركة الفلسطينيين، مما أثر على حياتهم اليومية وفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويواجه الفلسطينيون اليوم أوضاعاً إنسانية معقدة تشمل الفقر والبطالة، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، واستمرار النزوح والدمار الناتج عن العمليات العسكرية. كما تُعتبر فئات الأطفال والنساء من أكثر الفئات تضرراً نتيجة استمرار النزاع وغياب الاستقرار.

ورغم استمرار الجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي، لا تزال القضية الفلسطينية واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في السياسة الدولية، نظراً لتداخل أبعادها التاريخية والسياسية والدينية والإنسانية.

استهداف البنية التحتية المدنية أثناء الحروب

شكّل استهداف البنية التحتية المدنية خلال الحروب الحديثة أحد أخطر مظاهر تدهور الأوضاع الإنسانية في مناطق النزاع، خاصة في ظل انتقال العمليات العسكرية إلى المدن والمناطق المكتظة بالسكان.

وفي القضية الفلسطينية، برز هذا الأمر بصورة متكررة خلال الحروب والتصفيدات العسكرية التي شهدتها قطاع غزة، حيث لم تقتصر آثار العمليات العسكرية على المواجهات المباشرة، بل امتدت لتطال المرافق الحيوية التي يعتمد عليها المدنيون في حياتهم اليومية، مثل المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء ومراكز الإيواء.

وقد أدى هذا الواقع إلى تعميق الكارثة الإنسانية داخل الأراضي الفلسطينية، حيث أصبح المدنيون يواجهون ليس فقط خطر العمليات العسكرية، بل أيضًا خطر انهيار النظام الصحي والتعليمي والخدمات الأساسية، الأمر الذي أثار نقاشًا دوليًا واسعًا حول مدى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية الأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة.

تدمير المستشفيات

تُعتبر المستشفيات والمنشآت الطبية من أكثر المرافق التي يمنحها القانون الدولي حماية خاصة أثناء النزاعات المسلحة، نظرًا لدورها الحيوي في إنقاذ حياة المدنيين والجرحى. وتنص اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني على ضرورة احترام المرافق الطبية وعدم استهدافها أو تعطيل عملها، إلا أن الحروب الحديثة، وخاصة في قطاع غزة، شهدت تصاعدًا خطيرًا في استهداف أو تدمير المنشآت الصحية.



وقد أدى القصف المتكرر للمستشفيات أو محاصرتها أو انقطاع الإمدادات الأساسية عنها إلى انهيار أجزاء كبيرة من النظام الصحي الفلسطيني، خاصة في ظل الأعداد الضخمة من الجرحى والنازحين. كما تسبب نقص الوقود والكهرباء والأدوية في خروج العديد من المستشفيات عن الخدمة أو تقليص قدرتها على استقبال المصابين، الأمر الذي ضاعف من حجم الكارثة الإنسانية.

ولم يقتصر أثر استهداف المستشفيات على الجانب الطبي فقط، بل امتد ليؤثر على المجتمع بأكمله، حيث تحولت المرافق الصحية التي يُفترض أن تكون مناطق آمنة إلى أماكن مهددة بالخطر، مما أثار مخاوف واسعة بشأن تراجع الحماية القانونية للمنشآت الطبية في النزاعات المعاصرة.

كما أن تكرار استهداف المستشفيات في فلسطين دفع العديد من المنظمات الدولية والحقوقية إلى التحذير من خطورة تقويض مبدأ الحصانة الطبية الذي يُعد أحد الأعمدة الأساسية للقانون الدولي الإنساني، لأن انهيار هذا المبدأ يفتح الباب أمام تحويل المرافق الإنسانية إلى أهداف عسكرية في الحروب المستقبلية.



استهداف المدارس

لم تكن المدارس والمؤسسات التعليمية بمنأى عن آثار الحرب في فلسطين، إذ تعرضت العديد من المدارس للتدمير أو الأضرار الجزئية نتيجة العمليات العسكرية، بينما تحولت مدارس أخرى إلى مراكز إيواء للنازحين الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم بسبب القصف والدمار.

وقد أدى ذلك إلى حرمان أعداد هائلة من الأطفال الفلسطينيين من حقهم في التعليم في وقت يُفترض أن تمثل فيه المدارس مساحة آمنة تحمي الأطفال من آثار النزاعات المسلحة. إلا أن استمرار الحروب والدمار جعل العملية التعليمية في قطاع غزة تواجه تحديات غير مسبقة، شملت تدمير المباني التعليمية، وانقطاع الدراسة لفترات طويلة، وفقدان البيئة الآمنة للتعلم.

كما أن استهداف المدارس لا يؤثر فقط على الحاضر، بل ينعكس بصورة خطيرة على مستقبل الأجيال القادمة، إذ يؤدي غياب التعليم والاستقرار النفسي إلى خلق جيل يعيش في ظروف من الصدمة والعنف وعدم اليقين. وقد حذرت منظمات دولية مرارًا من أن استمرار تدمير المؤسسات التعليمية في مناطق النزاع يهدد بتدمير رأس المال البشري للمجتمعات المتضررة لعقود طويلة.

وفي السياق الفلسطيني، أصبحت قضية حماية المدارس مرتبطة بصورة مباشرة بالنقاشات الدولية حول ضرورة تحييد المؤسسات التعليمية عن العمليات العسكرية وضمان استمرار التعليم حتى أثناء الأزمات الإنسانية الكبرى.

الحصار والتجويع

يُعد الحصار من أكثر القضايا ارتباطًا بالوضع الإنساني في قطاع غزة، حيث فرضت القيود المستمرة على حركة الأشخاص والبضائع تحديات اقتصادية وإنسانية عميقة أثرت على مختلف جوانب الحياة. ومع تصاعد العمليات العسكرية، أصبح الحصار أكثر تأثيرًا على قدرة السكان المدنيين على الوصول إلى الغذاء والدواء والوقود والمياه والخدمات الأساسية.

وقد أدى ذلك إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى تزايد التحذيرات الدولية من خطر المجاعة وسوء التغذية خاصة بين الأطفال. كما أثرت القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية على قدرة المنظمات الدولية على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان المدنيين.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، كما يؤكد على ضرورة السماح بوصول المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين دون عوائق. ولهذا السبب، أصبحت قضية الحصار والتجويع في غزة محورًا رئيسيًا في النقاشات القانونية والإنسانية الدولية، خاصة مع تصاعد التحذيرات من انهيار كامل للأوضاع المعيشية داخل القطاع.

أثر ذلك على القانون الإنساني

أعادت التطورات في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، اختبار فعالية القانون الدولي الإنساني وقدرته على حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. فمع تكرار استهداف البنية التحتية المدنية، وارتفاع أعداد الضحايا، وتفاقم الأزمات الإنسانية، تصاعدت التساؤلات حول مدى قدرة المنظومة القانونية الدولية على فرض احترام قواعد الحرب ومنع الانتهاكات الجسيمة.

كما أثارت هذه التطورات نقاشًا متزايدًا بشأن مستقبل الحماية القانونية للمستشفيات والمدارس والمنشآت المدنية، خاصة مع تحولها المتكرر إلى ساحات قتال أو أهداف عسكرية في النزاعات الحديثة. وقد حذرت جهات دولية عديدة من أن استمرار تجاهل قواعد القانون الدولي الإنساني قد يؤدي إلى تقويض المبادئ الأساسية التي وضعت لحماية المدنيين بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي السياق الفلسطيني، لم تعد قضية القانون الإنساني مجرد نقاش قانوني نظري، بل أصبحت مرتبطة بصورة مباشرة بحياة ملايين المدنيين الذين يعتمد بقاؤهم على مدى احترام الأطراف المتحاربة للقواعد الدولية المتعلقة بحماية السكان المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية وعدم استهداف البنية التحتية الأساسية.

الحماية القانونية للمدنيين

أصبحت قضية حماية المدنيين في النزاعات المسلحة واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا في النظام الدولي المعاصر، خاصة مع تصاعد الحروب داخل المناطق المأهولة بالسكان وتحول المدن والبنى التحتية المدنية إلى ساحات مواجهة مباشرة. وفي ظل ما شهدته القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية، برزت أهمية الحماية القانونية للمدنيين باعتبارها عنصراً أساسياً في النقاشات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، خصوصاً مع تكرار العمليات العسكرية واتساع نطاق الدمار وارتفاع أعداد الضحايا المدنيين، واستهداف المرافق الحيوية مثل المستشفيات والمدارس ومراكز الإيواء.

وقد أعادت التطورات الأخيرة في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، طرح تساؤلات جوهرية حول قدرة النظام القانوني الدولي على حماية المدنيين أثناء النزاعات، ومدى التزام الأطراف المتحاربة بالقواعد التي وضعت أساساً لمنع تحول الحروب إلى أزمات إنسانية مفتوحة. كما دفعت هذه التطورات المجتمع الدولي إلى إعادة مناقشة مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم محاصرين بين العمليات العسكرية والانهيار الإنساني المتسارع.

اتفاقيات جنيف

تعد اتفاقيات جنيف لعام 1949 الركيزة الأساسية للنظام القانوني الدولي المتعلق بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، وقد وضعت هذه الاتفاقيات عقب الدمار الإنساني الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية بهدف وضع قيود قانونية واضحة على سلوك الأطراف المتحاربة. وتنص هذه الاتفاقيات على ضرورة حماية المدنيين والأشخاص غير المشاركين في القتال، ومنع استهدافهم أو تعريضهم للعقوبات الجماعية أو التهجير القسري أو الحرمان من الاحتياجات الأساسية.

وفي سياق القضية الفلسطينية، تستخدم اتفاقيات جنيف بصورة متكررة كأساس قانوني للنقاشات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يعتبر المجتمع الدولي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة مناطق تخضع لقواعد الاحتلال المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. كما ترتبط هذه الاتفاقيات بالنقاشات المتعلقة بحماية السكان المدنيين خلال العمليات العسكرية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وعدم استهداف المستشفيات والمدارس والبنية التحتية المدنية.

وتنص الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف بشكل خاص على حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وتحظر على القوة المحتلة إجراء تغييرات دائمة في هوية الأراضي المحتلة أو نقل سكانها المدنيين إلى تلك المناطق ولهذا السبب، أصبحت الاتفاقيات مرجعاً أساسياً في النقاشات الدولية المتعلقة بالاستيطان، والحصار، والقيود المفروضة على السكان الفلسطينيين، إضافة إلى القضايا المرتبطة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة داخل قطاع غزة.

القانون الدولي الإنساني

يشكل القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني الذي ينظم سلوك الأطراف أثناء النزاعات المسلحة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من المعاناة الإنسانية وحماية المدنيين والأشخاص غير المشاركين في الأعمال القتالية. ويستند هذا القانون إلى مبادئ رئيسية، أبرزها مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ التناسب في استخدام القوة، ومنع الهجمات العشوائية التي قد تؤدي إلى أضرار واسعة بين السكان المدنيين.

وفي الحالة الفلسطينية، برزت أهمية هذه المبادئ بشكل متزايد مع انتقال العمليات العسكرية إلى مناطق مكتظة بالسكان خاصة داخل قطاع غزة، حيث يعيش ملايين المدنيين في مساحة جغرافية محدودة وكثيفة سكانيا. وقد أثار استهداف المناطق السكنية والمنشآت المدنية والمرافق الصحية والتعليمية جدلا واسعا حول مدى الالتزام بمبادئ التناسب والتمييز المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

كما يرتبط القانون الدولي الإنساني بقضايا الحصار ومنع وصول المساعدات الإنسانية، وهي قضايا أصبحت محورا رئيسيا في النقاشات الدولية المتعلقة بالوضع الإنساني في غزة. إذ يؤكد القانون الدولي على ضرورة ضمان وصول الغذاء والدواء والمساعدات الأساسية للسكان المدنيين وعدم استخدام التجويع أو الحصار الشامل كوسيلة للضغط العسكري أو السياسي.

وفي ظل تعقيد النزاعات الحديثة أصبح تطبيق القانون الدولي الإنساني أكثر صعوبة، خاصة عندما تتحول المدن والمناطق المدنية إلى ساحات مواجهة مباشرة، الأمر الذي يجعل المدنيين الفئة الأكثر تضررا من استمرار العمليات العسكرية.

جرائم الحرب

تشير جرائم الحرب إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة، وتشمل القتل العمد للمدنيين واستهداف المنشآت المدنية، والتعذيب، والتهجير القسري، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، واستخدام أساليب حرب تؤدي إلى معاناة واسعة وغير مبررة للسكان المدنيين.

وقد أصبحت هذه القضية مرتبطة بصورة متزايدة بالنقاشات المتعلقة بالحرب في غزة، خاصة مع تصاعد التقارير الدولية التي تتحدث عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وتدمير واسع للبنية التحتية المدنية. كما أثارت مشاهد استهداف المستشفيات والمدارس ومخيمات النزوح مخاوف متزايدة بشأن مدى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية.

وفي الوقت ذاته، تتزايد الدعوات الدولية لإجراء تحقيقات مستقلة في الانتهاكات المرتكبة خلال النزاعات المسلحة، ومحاسبة المسؤولين عن أي أعمال قد ترقى إلى جرائم حرب. وقد أدى الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والتوثيق الرقمي إلى جعل صور الدمار والانتهاكات تصل إلى المجتمع الدولي بصورة مباشرة، مما زاد من الضغوط السياسية والقانونية المتعلقة بمساءلة الأطراف المتورطة في النزاعات.

كما أن استمرار الإفلات من العقاب في بعض الأزمات المعاصرة أدى إلى تزايد المخاوف من تكرار الانتهاكات، خاصة عندما تغيب آليات المحاسبة الفعالة أو تتعطل بسبب الانقسامات السياسية داخل المؤسسات الدولية.

جرائم ضد الإنسانية

تعد الجرائم ضد الإنسانية من أخطر الانتهاكات التي يمكن أن ترتكب بحق المدنيين، وهي تختلف عن جرائم الحرب في كونها لا ترتبط فقط بسياق العمليات العسكرية، بل تشمل أي هجمات واسعة النطاق أو ممنهجة تستهدف السكان المدنيين بصورة مباشرة. وتشمل هذه الجرائم القتل الجماعي، والتهجير القسري، والتعذيب والاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الهوية، إضافة إلى الحصار والتجويع إذا استخدموا بصورة تؤدي إلى معاناة جماعية للسكان المدنيين.

وفي سياق القضية الفلسطينية، برزت هذه المفاهيم بشكل متزايد في النقاشات القانونية الدولية، خاصة مع الحديث عن التهجير القسري، والتوسع الاستيطاني، واستهداف المناطق المدنية المكتظة بالسكان. كما ثارت تساؤلات متكررة حول مدى توافق بعض الممارسات مع القواعد الدولية المتعلقة بحماية السكان المدنيين ومنع العقوبات الجماعية أو التغيير الديموغرافي القسري.

وقد دفعت هذه التطورات العديد من المنظمات الحقوقية الدولية إلى المطالبة بفتح تحقيقات قانونية مستقلة بشأن الانتهاكات المرتكبة أثناء النزاعات خاصة في ظل استمرار الأزمات الإنسانية وارتفاع أعداد الضحايا المدنيين وما يرافق ذلك من مخاوف تتعلق بمستقبل الاستقرار الإقليمي وحقوق الإنسان داخل الأراضي المتأثرة بالنزاع.

مسؤولية المجتمع الدولي

في ظل تصاعد الأزمات الإنسانية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، برزت مسؤولية المجتمع الدولي باعتبارها أحد أكثر الجوانب إثارة للنقاش السياسي والقانوني. فالقانون الدولي لا يكفي بوضع قواعد لحماية المدنيين، بل يحمل المجتمع الدولي أيضا مسؤولية العمل على منع الانتهاكات الجسيمة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، ودعم الجهود الرامية إلى حماية السكان المدنيين وتحقيق الاستقرار.

وتشمل هذه المسؤولية ممارسة الضغوط الدبلوماسية لوقف التصعيد العسكري، ودعم التحقيقات الدولية، وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية، إضافة إلى العمل على منع استهداف المنشآت المدنية وضمان احترام القانون الدولي الإنساني. كما تلعب المنظمات الحقوقية والمحاكم الدولية دورا في توثيق الانتهاكات والدفع نحو المساءلة القانونية.

إلا أن فعالية المجتمع الدولي في التعامل مع القضية الفلسطينية لا تزال محل جدل واسع، خاصة في ظل الانقسامات السياسية داخل المؤسسات الدولية واستخدام حق النقض في بعض الملفات المرتبطة بالنزاع. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الانتقادات المتعلقة بازدواجية المعايير، وعجز النظام الدولي عن فرض حماية فعالة للمدنيين في بعض الأزمات الإنسانية الكبرى.

ومن هنا، فإن النقاش حول حماية المدنيين في فلسطين لم يعد يقتصر على الجانب الإنساني فقط، بل أصبح مرتبطا أيضا بمصدقية النظام القانوني الدولي نفسه، ومدى قدرته على تطبيق مبادئ العدالة وحقوق الإنسان بصورة عادلة ومتساوية بعيدا عن الحسابات السياسية والجيوستراتيجية.

جنوب لبنان والتصعيد الحدودي:

خلفية الأزمة في جنوب لبنان

يعد جنوب لبنان واحدا من أكثر المناطق حساسية وتعقيدا في الشرق الأوسط، نظرا لارتباطه المباشر بالصراع العربي الإسرائيلي الممتد منذ عقود. وقد شهدت المنطقة سلسلة طويلة من المواجهات العسكرية والاحتلالات والتوترات الحدودية التي جعلت الجنوب اللبناني ساحة مفتوحة للتصعيد الإقليمي وعدم الاستقرار الأمني.

وتعود جذور الأزمة بصورة أساسية إلى الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة للبنان، خاصة اجتياح عام 1982 الذي أدى إلى احتلال أجزاء واسعة من الجنوب اللبناني ووصول القوات الإسرائيلية إلى العاصمة بيروت. وقد خلفت تلك المرحلة آثارا سياسية وإنسانية عميقة داخل لبنان، كما ساهمت في صعود حركات مقاومة مسلحة كان أبرزها حزب الله، الذي برز كفاعل رئيسي في الجنوب اللبناني تحت شعار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم انسحاب إسرائيل من معظم جنوب لبنان عام 2000، بقيت المنطقة تعيش حالة توتر مستمر نتيجة النزاعات الحدودية والخروقات العسكرية المتكررة، إضافة إلى استمرار الخلافات حول بعض المناطق الحدودية مثل مزارع شبعا. كما شهد الجنوب اللبناني حربا واسعة عام 2006 بين إسرائيل وحزب الله، أسفرت عن دمار كبير وخسائر بشرية واسعة، وأعادت ترسيخ الجنوب اللبناني كإحدى أكثر الجبهات قابلية للاشتعال في المنطقة.

ومع تصاعد الحرب في فلسطين، خاصة في قطاع غزة، عادت الحدود اللبنانية الإسرائيلية إلى دائرة التصعيد، حيث تصاعدت المواجهات والقصف المتبادل، الأمر الذي أثار مخاوف واسعة من توسع الصراع وتحوله إلى مواجهة إقليمية شاملة تمتد آثارها إلى كامل المنطقة.

أثر النزاعات على المدنيين

كان المدنيون في جنوب لبنان من أكثر الفئات تضررا من التصعيد الحدودي المتكرر، حيث أدت العمليات العسكرية والقصف المتبادل إلى سقوط ضحايا مدنيين ونزوح آلاف السكان من القرى الحدودية نحو مناطق أكثر أمنا داخل لبنان. كما أصبحت الحياة اليومية للسكان مرتبطة بحالة دائمة من الخوف وعدم الاستقرار، في ظل احتمالات التصعيد المفاجئ واستمرار التهديدات الأمنية.

وقد أثرت المواجهات بصورة مباشرة على القطاعات الزراعية والاقتصادية التي يعتمد عليها سكان الجنوب اللبناني، خاصة أن العديد من القرى الحدودية تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. كما أدى القصف واستهداف بعض المناطق السكنية إلى تعطيل المدارس والخدمات الصحية والبنية الأساسية، الأمر الذي فاقم الأوضاع الإنسانية والاجتماعية داخل المجتمعات المحلية.

ولا تقتصر آثار النزاعات على الخسائر المادية فقط، بل تمتد أيضا إلى الأبعاد النفسية والاجتماعية، حيث ينشأ الأطفال والشباب في بيئة يسودها القلق المستمر واحتمالات الحرب، وهو ما يترك آثارا طويلة الأمد على الاستقرار المجتمعي ومستقبل الأجيال القادمة.

كما أن موجات النزوح الداخلي الناتجة عن التصعيد الحدودي تضيف ضغوطا جديدة على الدولة اللبنانية التي تعاني أصلا من أزمات اقتصادية وسياسية حادة، مما يجعل أي تصعيد عسكري واسع تهديدا مباشرا للاستقرار الداخلي في لبنان.

الدمار والبنية التحتية

أدت الحروب والتصعيدات العسكرية المتكررة في جنوب لبنان إلى تدمير واسع للبنية التحتية المدنية، بما يشمل الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والمرافق الصحية والتعليمية. وقد برز ذلك بشكل واضح خلال حرب عام 2006، التي شهدت استهدافا واسعا للبنية التحتية اللبنانية، الأمر الذي تسبب في شلل اقتصادي وخدمي كبير داخل مناطق الجنوب وأجزاء أخرى من البلاد.

ومع عودة التوترات الحدودية في السنوات الأخيرة، تجددت المخاوف من تعرض البنية التحتية المدنية لموجات جديدة من الدمار، خاصة في ظل هشاشة الوضع الاقتصادي اللبناني وصعوبة إعادة الإعمار. كما أن استهداف الطرق والمنشآت الحيوية يعرقل عمليات الإغاثة الإنسانية ويؤثر على قدرة المدنيين على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وقد انعكس هذا الدمار بصورة مباشرة على الحياة اليومية للسكان، حيث أدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى انقطاع الكهرباء والمياه وتعطيل شبكات النقل والاتصالات، إضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي والسياحي في المناطق المتضررة.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي يعيشها لبنان منذ سنوات، أصبحت قدرة الدولة على إعادة تأهيل المناطق المتضررة محدودة للغاية، الأمر الذي يزيد من احتمالات تفاقم الأزمة الإنسانية في حال توسع نطاق التصعيد العسكري.

الأمن الإقليمي

لا تقتصر تداعيات التصعيد في جنوب لبنان على الداخل اللبناني فقط، بل تمتد لتؤثر بصورة مباشرة على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. فالمواجهات على الحدود اللبنانية الإسرائيلية ترتبط بتشابكات سياسية وعسكرية معقدة تشمل أطرافاً إقليمية ودولية متعددة، الأمر الذي يجعل أي تصعيد في الجنوب اللبناني قابلاً للتحويل إلى أزمة إقليمية أوسع.

كما أن ارتباط التصعيد في جنوب لبنان بالحرب في غزة يعكس طبيعة الترابط بين ساحات النزاع في المنطقة، حيث أصبحت التطورات العسكرية في فلسطين تؤثر بصورة مباشرة على الوضع الأمني في لبنان، والعكس كذلك. وقد أدى ذلك إلى تصاعد المخاوف من اندلاع مواجهة إقليمية تشمل عدة جبهات في وقت واحد، خاصة في ظل تصاعد التوترات بين القوى الإقليمية المختلفة.

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار عدم الاستقرار في جنوب لبنان يؤثر على حركة التجارة والاستثمار والأمن البحري في شرق البحر المتوسط، كما يزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول المجاورة. ولهذا السبب ينظر إلى استقرار الجنوب اللبناني باعتباره عنصرا مهما للحفاظ على الأمن الإقليمي ومنع انزلاق المنطقة إلى صراعات أوسع وأكثر تعقيدا.

الروهينغا

تعد أزمة الروهينغا في ميانمار واحدة من أبرز الأزمات الإنسانية والعرقية في العالم المعاصر، وقد تحولت خلال العقود الأخيرة إلى قضية دولية مرتبطة بحقوق الإنسان، والتهجير القسري، وحماية الأقليات الدينية. ويعيش الروهينغا، وهم أقلية مسلمة تتركز بشكل أساسي في ولاية راخين غرب ميانمار، في ظروف من التهميش والاضطهاد الممتد منذ عقود، نتيجة سياسات سياسية وقانونية واجتماعية حرمتهم من أبسط الحقوق الأساسية.

وترجع جذور الأزمة إلى تعقيدات تاريخية تعود إلى فترة الاستعمار البريطاني، حين شهدت المنطقة تغيرات ديموغرافية وهجرات داخلية ساهمت لاحقا في تصاعد التوترات بين المجتمعات المحلية. وبعد استقلال ميانمار، بدأت السلطات تتعامل مع الروهينغا باعتبارهم جماعة غير أصلية، وهو ما أدى تدريجيا إلى تجريدهم من الحقوق السياسية والمدنية، وصولا إلى حرمانهم من الجنسية بموجب قانون المواطنة الصادر عام 1982، الأمر الذي جعل مئات الآلاف منهم عديمي الجنسية.

وقد أدى هذا الوضع إلى خلق بيئة من العزلة والفقر والتهميش حيث فرضت على الروهينغا قيود على الحركة والتعليم والعمل والرعاية الصحية، كما تعرضوا لموجات متكررة من العنف الطائفي والعمليات العسكرية التي دفعت المجتمع الدولي لاحقا إلى وصف الأزمة بأنها واحدة من أخطر أشكال الاضطهاد العرقي والديني في العصر الحديث.

الاضطهاد العرقي

شهدت أقلية الروهينغيا خلال السنوات الأخيرة تصاعدا حادا في أعمال العنف والانتهاكات خاصة بعد العمليات العسكرية التي بدأت بصورة واسعة عام 2017 في ولاية راخين. وقد تضمنت هذه العمليات اتهامات بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد المدنيين، شملت القتل الجماعي، وحرق القرى، والاعتقالات، والانتهاكات الجنسية، والتهجير القسري، الأمر الذي أثار صدمة واسعة داخل المجتمع الدولي.

كما ارتبطت الأزمة بخطابات قومية ودينية متشددة ساهمت في تأجيج الكراهية ضد المسلمين الروهينغيا، وتصويرهم باعتبارهم تهديدا ديموغرافيا وأمنيا داخل ميانمار. وقد أدى ذلك إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وتحويل الروهينغيا إلى واحدة من أكثر الأقليات عزلة واضطهادا في العالم.



وأثارت التقارير الدولية المتعلقة بالأزمة مخاوف متزايدة بشأن احتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو أعمال تطهير عرقي خاصة مع الحجم الكبير للنزوح والانتهاكات التي تعرض لها المدنيون. كما أن استمرار حرمان الروهينغيا من الجنسية والحقوق القانونية الأساسية جعلهم عرضة للاستغلال والفقر وانعدام الحماية القانونية.

وفي كثير من النقاشات الدولية، أصبحت أزمة الروهينغيا مثالا واضحا على خطورة استخدام الهوية العرقية أو الدينية كأداة للإقصاء السياسي والاجتماعي، وعلى الكيفية التي يمكن أن تتحول بها سياسات التمييز إلى أزمات إنسانية واسعة النطاق تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي.

موجات اللجوء إلى بنغالديش

أدت العمليات العسكرية والعنف الواسع في ولاية راخين إلى نزوح جماعي للروهينغيا نحو بنغالديش، حيث عبر مئات الآلاف الحدود خلال فترة زمنية قصيرة هربا من القتل والاضطهاد. وقد أصبحت بنغالديش الدولة الرئيسية المستضيفة للاجئين الروهينغيا، خاصة في منطقة كوكس بازار التي تضم اليوم واحدة من أكبر مخيمات اللاجئين في العالم.



ورغم الجهود الإنسانية الكبيرة التي بذلتها بنغالديش لاستقبال اللاجئين، إلا أن الأعداد الضخمة للنازحين وضعت ضغوطا اقتصادية واجتماعية وأمنية هائلة على الدولة المضيفة. كما يواجه اللاجئون أوضاعا معيشية صعبة داخل المخيمات تشمل الاكتظاظ، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية، ونقص فرص العمل، إضافة إلى مخاطر الاتجار بالبشر والاستغلال.

كما أن استمرار الأزمة دون حل سياسي واضح جعل مستقبل اللاجئين غامضا، خاصة مع تعثر جهود العودة الآمنة والطوعية إلى ميانمار. وقد زادت هذه الظروف من المخاوف المتعلقة بضيق جيل كامل من الأطفال والشباب الذين نشؤوا داخل المخيمات في بيئة تعاني من الفقر والحرمان وانعدام الاستقرار.

وفي الوقت ذاته، أصبحت أزمة
الروهينغيا تمثل تحدياً إقليمياً يتجاوز
حدود ميانمار وبنغلاديش، نظراً لتأثيراتها
الإنسانية والأمنية والسياسية على جنوب
وجنوب شرق آسيا.



الموقف الدولي

أثارت أزمة الروهينغيا ردود فعل دولية واسعة، حيث أدانت العديد من الدول والمنظمات الحقوقية الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين، ودعت إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات المرتبطة بالأزمة. كما قامت الأمم المتحدة، وعدة منظمات إنسانية بإصدار تقارير تحذر من خطورة الوضع الإنساني وتطالب بضمان حماية اللاجئين ووقف الانتهاكات.

وقد شهدت الأزمة تحركات قانونية ودبلوماسية دولية، من بينها دعاوى أمام محاكم دولية تتعلق باتهامات بارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية ضد الروهينغيا. كما دعت أطراف دولية عديدة إلى توفير ممرات إنسانية، وضمان عودة آمنة وطوعية للاجئين، ومنح الروهينغيا حقوقهم الأساسية داخل ميانمار. ومع ذلك، لا تزال فعالية التحرك الدولي محل نقاش واسع خاصة في ظل استمرار تعقيدات الوضع السياسي داخل ميانمار، والانقسامات الدولية بشأن آليات الضغط والمحاسبة. كما أن غياب حل سياسي شامل للأزمة ساهم في استمرار معاناة اللاجئين وتفاقم الأوضاع الإنسانية داخل المخيمات.

وقد أصبحت قضية الروهينغيا اختباراً مهماً لقدرة النظام الدولي على التعامل مع أزمات التطهير العرقي والاضطهاد الديني ومدى فعالية المؤسسات الدولية في حماية الأقليات ومنع الكوارث الإنسانية قبل تفاقمها.

الدور الإسلامي

حظيت أزمة الروهينغيا باهتمام واسع داخل العالم الإسلامي حيث اعتبرت العديد من الدول الإسلامية أن ما يتعرض له الروهينغيا يمثل قضية إنسانية ودينية تتطلب تحركا جماعيا لدعم اللاجئين والدفاع عن حقوقهم. وقد لعبت منظمة التعاون الإسلامي دورا بارزا في تسليط الضوء على الأزمة داخل المحافل الدولية، والمطالبة بحماية الروهينغيا ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة بحقهم.

كما قدمت عدة دول إسلامية مساعدات إنسانية وإغاثية للاجئين في بنغلاديش، شملت الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمأوى، إلى جانب دعم الجهود الدبلوماسية الرامية لإبقاء القضية حاضرة في الأجندة الدولية.

وفي الوقت ذاته، واجهت الدول الإسلامية تحديات تتعلق بمدى قدرتها على تحويل المواقف السياسية والإنسانية إلى ضغط دولي فعال يساهم في إنهاء معاناة الروهينغيا وضمان حقوقهم الأساسية. وقد أعادت الأزمة طرح تساؤلات أوسع حول دور العالم الإسلامي في حماية الأقليات المسلمة المضطهدة، وآليات التنسيق بين الدول الإسلامية في مواجهة الأزمات الإنسانية ذات الطابع العرقي أو الديني.



ومن هنا، أصبحت قضية الروهينغيا بالنسبة للعديد من الدول والمنظمات الإسلامية نموذجا للحاجة إلى تطوير أدوات أكثر فاعلية في مجالات الدبلوماسية الإنسانية، والحماية القانونية الدولية، والاستجابة الجماعية للأزمات المرتبطة بالاضطهاد والتهجير القسري داخل العالم الإسلامي وخارجه.

الإيغور في تركستان الشرقية:

الهوية العرقية والثقافية:

الإيغور هم شعب ذو أصول تركية يقطنون منطقة وسط آسيا، ويتحدثون اللغة الإيغورية التي تنتمي لعائلة اللغات التركية، ويكتبونها بالأحرف العربية المعدلة. الغالبية العظمى من الإيغور يدينون بالإسلام السني.

الجغرافيا والتسمية:

تقع "تركستان الشرقية" في شمال غرب الصين، وتتميز بموقع استراتيجي فريد يربط الصين بوسط آسيا وأوروبا عبر طريق الحرير التاريخي. أطلقت عليها سلالة مانشو الصينية اسم "شينجيانغ" (والتي تعني "الحدود الجديدة" أو "الأراضي المستصلحة الجديدة").



الخلفية التاريخية:

شهدت المنطقة فترات طويلة من الحكم الذاتي والاستقلال النسبي. وخلال القرن العشرين، تمكن الإيغور من إعلان جمهورية مستقلة مرتين تحت اسم "جمهورية تركستان الشرقية" (الأولى عام 1933 والثانية عام 1944). ومع صعود الحزب الشيوعي الصيني إلى الحكم بقيادة ماو تسي تونغ عام 1949، ضُمَّت المنطقة رسمياً إلى جمهورية الصين الشعبية، وتحولت في عام 1955 إلى "إقليم شينجيانغ الإيغوري ذي الحكم الذاتي".

سياسات الصين:

تستند السياسات الصينية في الإقليم إلى مقاربة تجمع بين "مكافحة الإرهاب"، "الهندسة الديموغرافية"، والدمج القسري، وتتلخص في النقاط التالية:

ذريعة مكافحة التطرف والإرهاب:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، أعادت بكين صياغة تعاملها مع المطالب السياسية والثقافية للإيغور، وربطتها بـ "الحرب العالمية على الإرهاب". وتصاعدت هذه السياسات بحدة بعد اضطرابات عرقية دامية في العاصمة "أورومتشي" عام 2009، وسلسلة من الهجمات بالسكاكين والمتفجرات في عامي 2013 و2014، حيث اتهمت بكين "الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية" بالوقوف وراءها.



الصيننة والدمج الثقافي:

تسعى السياسة الصينية الرسمية إلى صهر الهويات العرقية والدينية غير الحنفية (غير الهان) في قالب الهوية الوطنية الصينية الموحدة. ووفقاً للتشريعات المقررة، يُفرض على الجماعات الدينية دمج العقائد في الثقافة الصينية وقيم الحزب الشيوعي.

الهندسة الديموغرافية:

شجعت الحكومة الصينية على مدى عقود هجرة عرقية "الهان" (الأغلبية في الصين) إلى الإقليم. فبعد أن كان الإيغور يشكلون أكثر من 90% من سكان الإقليم في منتصف القرن الماضي، انخفضت نسبتهم إلى نحو 45% إلى 55% نتيجة تدفق المستوطنين وتراجع معدلات المواليد بين الإيغور بسبب برامج تحديد النسل القسرية.

الرقابة الرقمية اللصيقة:

تحول الإقليم إلى ما يشبه "المختبر البشري" لأنظمة المراقبة الذكية؛ حيث تنتشر ملايين الكاميرات المزودة بخاصية التعرف على الوجوه، ويتم جمع البصمات الحيوية للسكان، وتتبع هواتفهم المحمولة عبر تطبيقات حكومية إجبارية لرصد أي سلوك يُصنف "مشبهاً به" (مثل الصلاة، أو إطلاق اللحية، أو التواصل مع أقارب في الخارج).

عودة اللاجئين والنازحين:

تُقاس جودة واستدامة السلام بمدى قدرة الدولة على استعادة مواطنيها الذين هجرتهم الحرب.



التهجير المزدوج:

يتعامل ملف العودة مع فئتين: النازحين داخلياً الذين فروا إلى مناطق أكثر أمناً داخل البلاد، واللاجئين الذين عبروا الحدود الدولية.

شروط العودة الطوعية والأمنة:

وفقاً للقانون الدولي، يجب أن تكون العودة طوعية وبكرامة. يتطلب ذلك توفير "أمن حقيقي" (خلو المناطق من الميليشيات والألغام) و"أمن اقتصادي" (توفر سكن وفرص عمل).

المراجع

- un.org
- unrwa.org
- ochaopt.org
- icrc.org
- amnesty.org
- unifil.unmissions.org
- studies.aljazeera.net
- aljazeera.net
- dohainstitute.org
- <https://www.hrw.org/ar/news/2005/04/10/228743>
- <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/08/un-human-rights-office-issues-assessment-human-rights-concerns-xinjiang>
- <https://policehumanrightsresources.org/china-like-we-were-enemies-in-a-war-chinas-mass-internment-torture-and-persecution-of-muslims-in-xinjiang>
- <https://xinjiang.amnesty.org>
- <https://www.amnesty.org/en/documents/asa17/4137/2021/en/>
- <https://news.un.org/ar/story/2022/08/1110272>
- <https://aawsat.com/home/article/1110491/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1>

